الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

06 **مارس** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

رئيس هيئة حقوق الإنسان يلقي كلمة المملكة في الدورة (49) لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

المصدر: جريدة واس الاحد 02 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.spa.gov.sa/2334318

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، أن المملكة العربية السعودية شهدت في إطار رؤيتها الطموحة أكثر من (95) إصلاحًا تاريخيًا في مجال حقوق الإنسان انطلاقًا من قيمها الراسخة، وعملًا لالتزاماتها الوطنية والدولية، مشيرًا إلى أن هذه الإصلاحات تمثل شواهد جليّة على اهتمام المملكة بحقوق الإنسان واتخاذ كل ما من شأنه تعزيز حقوقه وحمايتها.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها معاليه في الجزء رفيع المستوى من الدورة الـ (49) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي بدأت أعمالها يوم الاثنين 28 فبراير.

وأشار معاليه إلى مبادرة صاحب سمو ولي العهد، لحماية الأطفال في العالم السيبراني، لمواجهة التهديدات السيبرانية التي تستهدف الأطفال في الإنترنت، وصدور السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال.

وفي معرض إشارته لجهود المملكة في حماية حقوق كبار السن وتعزيزها، دعا العواد مجلس حقوق الإنسان إلى تبني اتفاقية دولية لحقوق كبار السن على غرار اتفاقيات حقوق الإنسان التي تُعنى بفئات محددة، ودعم الجهود المتخذة في هذا الجانب.

وجدد دعوة المملكة للمجتمع الدولي بأن يقوم بمسؤولياته تجاه انتهاكات الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران لحقوق الشعب اليمني الشقيق، ومواصلتها إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة تجاه المدنيين والمنشآت الحيوية في المملكة وتهديد ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر، مؤكدًا ثبات موقف المملكة من القضية الفلسطينية، والمتمثل في تحقيق السلام العادل الذي يتمتع فيه الشعب الفلسطيني الشقيق بحقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

وفي ختام كلمته دعا العواد مجلس حقوق الإنسان إلى تحسين حقوق الإنسان في العالم، في جوٍ من الحوار البناء، والتصدي لممارسات التسييس والانتقائية التي تسعى لتحويل هذا المجلس إلى منصة لتنفيذ الأجندات الأيديولوجية والسياسية، وإضفاء الشرعية على الادعاءات والمزاعم الباطلة، والمصادر غير الموثوقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المشروع المقترح يضبط فوضى المشاهير ويوطن صناعة الإعلانات المليارية

الشورى يتأخر في حسم نظام للإعلان والتسويق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1938600

علمت "الرياض" تأييد اللجنة الخاصة التي شكلها الشورى لدراسة مقترح تشريع نظام الإعلان والتسويق المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور عبدالله رفود السفياني، وترحيب وزارة التجارة والإعلام والجهات التي خاطبتها اللجنة التي يرأسها الدكتور محمد الجرباء، وانتهت في نحو ثلاثة أشهر فقط دراسة المشروع المقترح وأوصت بالموافقة عليه ورفعت تقريرها إلى رئاسة المجلس في 25 من شهر رجب العام المنصرم، وطالبت اللجنة أيضاً أن تضمن الأداة النظامية التي سيصدر بها مشروع النظام قيام هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالتنسيق مع من تراه من الجهات ذات العلاقة قبل نفاذ هذا النظام بمراجعة الأنظمة، والتنظيمات، والأوامر، والمراسيم الملكية، والقرارات، التي تأثرت بهذا النظام، ومن ذلك حذف الفقرتين 12 من المادة الثانية والفقرة (ط) من المادة السابعة من نظام المطبوعات والنشر، وحذف الفقرة 2 من المادة العاشرة، والمادة 11 من نظام التجارة الإلكترونية، اكتفاء بما ورد في المشروع المقترح، واقتراح ما يلزم في شأنها، واستكمال الإجراءات النظامية.

مصادر «الرياض» نظام الإعلان جاهز من أكثر من عام وينتظر المناقشة والتصويت

الحراك الاقتصادي

ورغم أن لجنة الثقافة أوصت برفض المشروع المقترح إلا أن 89 صوتوا ضدها وقرر المجلس في 17 من شهر ربيع الثاني العام قبل الماضي تشكيل لجنة خاصة وقال حينها العضو السابق عبدالله البلوي رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب السابق: إن ما ذكرته اللجنة من مبررات لعدم الاستمرار في دراسة المشروع هي ذات المبررات التي أرفقتها لملاءمة المقترح بداية..!، ولم تذكر اللجنة أي تفاصيل تخص محتوى المقترح بل إن الرفض كان موضوعا وهو في مرحلة الدراسة حيث ينبغي إعطاء تفاصيل أكثر عن محتوى المقترح لا الاكتفاء في موضوعه في هذه المرحلة ولا شك بأهمية المقترح خاصة في هذا الوقت مع التطور الهائل في أنظمة وأنشطة التواصل الاجتماعي التي وصلت كل فرد، ولفت البلوي إلى أن ما ذكرته اللجنة من مبررات كانت هي السبب في اقتراح هذا المشروع وقال: إن توزع الأنظمة الحالية الخاصة بالإعلان والتسويق على عدد كبير من الأنظمة، وقدمها وعدم مواكبتها للتطوير الكبير على مجال الاتصالات وعدم انسجامها مع رؤية 2030، هو السبب الرئيس لاقتراح هذا المشروع، كما أن الجهات ذات العلاقة التي استشارتها اللجنة، ومنها وزارة الداخلية قد أبدت ملحوظات يمكن تلافيها ولم ترَ تلك الجهات عدم أهمية المشروع، بل إن تقديمها لملحوظات ومقترحات يؤيد أهمية المشروع، وأضاف رئيس لجنة الأسرة والشباب أن الأهداف الستة المذكورة في المقترح وجيهة جدا ومنها حماية المواطنين والمقيمين من الدعايات المضللة والتسويق الخادع لمنتجات، وقال: إننا نرى ذلك بكثرة لدى مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي، دون مراعاة لأي معايير أو شروط ضابطة لتلك المنتجات، ودون وجود رقابة عليها، مما يؤدي إلى مشكلات كثيرة فردية ومجتمعية، وأكد البلوي أن التداخل في الأنظمة الذي أوردته اللجنة وارد وليس مبررا لرفض المقترح وعليه كان ينبغي على اللجنة دراسة المقترح دراسة متأنية لمواده وتفاصيلها والخروج بمقترح ينظم هذا الشتات ويجعله نظاما يحدد المواصفات للمنتج والمعايير وإن اختلفت جهات المسؤولية حسب الاختصاص، وليس مبررا للجنة الرفض لهذا المقترح موضوعا دون دراسة محتواه، بل إن ذلك مبرر لأهمية وجود جهة تحكم الحوكمة والرقابة على الإعلان والتسويق.

التشتت التشريعي يفضي إلى التستر وضعف المحتوى وتسرب ميزانيات التسويق

أولوية توجيه الرأي

5

وقالت عضو الشورى السابقة نورة المري نائب رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي: إن المأمول والمتوقع إذا تبنت اللجنة المختصة ملاءمة المقترح أن تعطيه حقه من الدراسة، لكن ما جعلني أعتقد أنه لم يأخذ حقه من الدراسة هو أن الأسباب الواردة حول رفض الاستمرار في دراسة المقترح هي نفسها التي عولت عليها اللجنة عندما دافعت عن المقترح وملاءمته للدراسة، فلو أن اللجنة تبينت لها أسباب أخرى غير موجودة سابقا كان بالإمكان أن تكون ردة الفعل في رفض رأي اللجنة والمطالبة بالتصويت ضده أقل، وكان بالإمكان الرجوع إلى الأنظمة العالمية ومقارنتها مع النظام الحالي أو على الأقل استشارة المتخصصين والتعديل عليه بدل رفضه كليًا وبذل الجهد المتناسب مع المشكلات التي يواجهها قطاع الإعلان والتسويق وضبط الفوضى عند بعض مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي خاصة السناب شات الذين وصل أثرهم حتى إلى بعض الجهات الحكومية وأصبح مقياس الشهرة يأخذ أولوية في توجيه الرأي العام بغض النظر عن المحتوى، ولفتت المري إلى أن كل ذلك يستدعي المزيد من الأنظمة المشددة والموجهة لهذا القطاع تحديدا لتدعم المؤثرين الذين لديهم محتوى جيد وتحجم من المشاهير الذين لا يمتلكون محتوى يتناسب مع شهرتهم بل قد يكون أثرهم عكسيًا يحد من تطوير قدرات شبابنا وبناتنا ويقلل من ثقتهم بموروثهم الديني والثقافي، مؤكدةً حاجة قطاع الإعلان والتسويق إلى مزيد من الرقابة والضبط.

التشتت التشريعي وضعف الصناعة

وكان ممن تحدث أثناء مناقشة تقرير لجنة الثقافة والإعلام بندر محمد عسيري عضو مجلس الشورى الحالي وقد نقل تجربته للمجلس في صناعة الإعلان والتسويق في قطاعات مختلفة لأكثر من 15 عاما، وقال "كنت من ضمن عدد قليل من السعوديين العاملين في هذه الصناعة المليارية في السوق السعودي" وأكد أن التشتت التشريعي والتنظيمي فيها أدى إلى كثير من الظواهر السلبية، ومنها التستر وضعف المحتوى المحلي وتسرب ميزانيات التسويق وغيرها، كما أدى هذا الفراغ التشريعي والتنظيمي إلى ضعف في نمو الصناعة، حيث إن نسبة الصرف الإعلاني والتسويقي في المملكة لكل مستهلك منخفض جدا مقارنة بالأسواق المتقدمة، وأشار عسيري إلى أن الأنظمة المتعددة المذكورة في رد لجنة الثقافة والإعلام لا تغطي جميع الجوانب التنظيمية المطلوب توفرها لقيام صناعة إعلان وتسويق حديثة، فعلى سبيل المثال، لا يوجد تنظيم يعنى بقياس نسب المشاهدة والوصول لوسائل الإعلام، كما لا يوجد تنظيم يعنى بتأطير عمل شركات شراء المساحات الإعلانية MBUs وهي شركات تتحكم بصرف الميزانيات التسويقية، ولا يوجد تنظيم لشركات البحوث الإعلانية والتسويقية وهي شركات تعنى بقياس العائد على الاستثمار الإعلاني والتسويقي، وغير ذلك من النواحي التنظيمية المطلوبة لتأسيس صناعة فعلية متكاملة، وأكد أن هاجس تطوير نظام خاص بالإعلان والتسويق كان موجودا لدى السلطة التنفيذية ذات العلاقة قبل عدد من السنوات، حيث اتفق وزير التجارة ووزير الإعلام في ذلك الوقت وبمشاركة الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع على إنشاء فريق مشترك بين الوزارتين والهيئة لتطوير أنظمة ولوائح هذه الصناعة من أبعاد متعددة لما لها من أهمية، إلا أن تغير القيادات حال دون الاستمرار في ذلك، وختم عسيري "مشروع النظام أساس متين لتحقيق أهدافه، وإن كان ينقصه بعض التطوير والتحسين، ولكن ذلك لا يعني أنه لن يخلق النقلة النوعية التي أقترح من أجلها ولذا أدعو المجلس الموقر بالتصويت لصالح مشروع النظام."

القيم والثقافة والهوية

من جهته تحدث عبدالله رفود السفياني عن مشروعه المقترح وقال في جلسة الشورى التي جرى فيه مناقشة تقرير لجنة الثقافة والإعلام وتوصيتها - التي لم تحظ بتأييد الأغلبية - وقال: "بين أيديكم هذا اليوم القرار بشأن تشريع يسعى لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها قطاع الإعلان والتسويق في بلادنا، والاستجابة إلى مطالب طالما صدحت بها قبة المجلس ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي بضرورة تنظيم وتطوير هذا القطاع الحيوي وتنقيته من الممارسات الخاطئة والخطيرة اقتصاديا واجتماعيا وفكريا، والارتقاء به من كل النواحي بما يواكب النهضة الاقتصادية والتشريعية التي تشهدها بلادنا الحبيبة اليوم" وأضاف أنه تقدم بهذا المشروع بعد دراسة مستفيضة لواقع قطاع الإعلان والتسويق في المملكة، والذي يعد أحد أكبر القطاعات في المنطقة وتستهدفه أهم شركات التسويق والإعلان، وراجع جميع النصوص التشريعية المنظمة لهذا النشاط في المملكة واطلع على الدراسات ذات العلاقة والممارسات العالمية لتنظيم نشاط التسويق والإعلان في مختلف دول العالم المتقدم وفي بعض دول الجوار، وقال: وجدت أن لدينا فراغاً تشريعياً في تنظيم بعض جوانب هذا النشاط، التي لا تزال تحكمها ممارسات ونصوص تشريعية تقليدية ولا تواكب الحراك الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا والتي تمثل أحد أكبر الاقتصادات في العالم وتبين لي أن معظم دول العالم المتقدم وضعت أطراً تشريعية وتنظيمية لضبط وحوكمة الاعلان والتسويق والارتقاء بمختلف جوانبه المهنية، لتضمن جاذبية وازدهار هذا القطاع كرافد اقتصادي مهم، والمحافظة على الحقوق والقيم والثقافة والهوية، ولفت السفياني إلى أن اللجنة لم تقم كما هو متبع باستفتاء مرئيات الخبراء في مجال التسويق والإعلان، من المؤهلين علميا وعمليا والمطلعين على خفاياه وعوالمه ومستجداته، أو خبراء الاقتصاد وإدارة الأعمال، ولدينا في المجلس العديد منهم، ولكن ذلك لم يتم، مع أنه من الممارسات المنهجية المعتمدة في المجلس، وتابع: لا أريد أن أستطرد في وصف أوجه الخلل في سوق الإعلان التجاري وأضراره

التي وصلت حد التسبب في الأمراض والوفيات، فقد سبقني إليها العديد من الزملاء والزميلات في مداخلاتهم وتوصياتهم على تقارير الجهات الحكومية، ولكني أشير إلى أن هذه النصوص التشريعية المبعثرة في خمسة عشر نظاماً عجزت عن وضع حد للغش والتدليس والخداع والتغرير وانتهاك الحقوق لأن الجهات المعنية مشغولة بمهامها الأساسية ولا تمثل الرقابة على سوق الإعلان مهمتها.
وحول رد لجنة الثقافة والإعلام بأن المشروع المقترح قد يتسبب في إرباك الأنظمة الموجودة حاليا، فتساءل السفياني هل الربكة في إيجاد نظام واحد جامع مانع يمثل مرجعية موحدة وتشرف على تطبيقه جهة واحدة ويحيل في بعض الجوانب المتخصصة للأنظمة أو الجهات المعنية كهيئات الاتصالات أو الغذاء والدواء ونحوها، أم الربكة في هذا الشتات عبر 15 نظاما وعشر جهات تتنازعها مشاغل ومهام لا تنتهي! وقال "من الواضح أن اللجنة ليست متحققة من توصيتها حين تقول - قد يتسبب - إذا كانت اللجنة ليست متحققة من هذه النتيجة ولم تقم باستشارة المعنيين بهذا المشروع داخل المجلس وخارجه فعلام توصي بعدم الاستمرار في دراسته وما هي الدراسة التي قدمتها لنا لنقتنع برأيها!"، وقال عضو الشورى: "إنني على ثقة بأن أعضاء المجلس على وعي كامل وتام بخطورة هذا القطاع وأهميته خاصة إذا علمنا جميعا أن المسيطرين عليه شركات كبرى تديرها وتتحكم فيها عقول غير سعودية تمرر أجندتها وتحصد خيرات الوطن التي ينبغي أن تكون لأبنائه وكثير منهم مؤهلون لقيادة هذا القطاع إذا وجدوا دعمنا وتشجيعنا لتعود المليارات التي يدرها قطاع التسويق لأرض الوطن وليس لخارجه."

العنف يتسبب في تعطيل عجلة العمل في المجتمعات

عنف الشوارع.. صور مختلفة ونتائج مرعبة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1938605

ساهمت الطبيعة المتلوّنة للعنف اليوم في جعله يتّخذ أشكالًا جديدة ومختلفة عن أيّ وقت مضى، لتعدد العوامل المسببة له من سياسية، وثقافية، واقتصادية، واجتماعية، ونفسية، وأصبحت الحاجة اليوم ماسة للوعي بأشكال العنف الجديدة والمتوقعة، وفهم بنياتها وديناميكيّاتها، والتّوعيّة بخطورتها وكشفها للرّأي العامّ.
وتلعب المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والصراعات المحلية داخل المجتمعات دوراً كبيراً في تغير أنماط العنف وأشكاله ونموه بداخلها، مما جعل المهتمين بنظريات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، والاجتماعية، عاجزين عن الإمساك بديناميكيات وتعقيدات هذه الحروب الجديدة.
وأصبحت العوامل الدافعة للعنف متنوعة ومتداخلة، تبدأ بالنمو في المجتمع المحلي وتغذيها التطورات التكنولوجية والثقافية، مما يسهم في تشكل الهويات الفردية والجماعية، ويصبح الفرد يمعن النظر في ديناميكيات الجماعات الإثنية والطائفية، ويصنّف تلك الأحداث إلى مظالم فردية ومظالم جماعية وغيرها، وتبرز ثقافة أنا فقط أو أنا وأنت، أو نحن وهم، وتتشكل ثقافة الحقوق، والمظالم، والمطالبات، وتمثل عاملاً كبيراً في نمو مفهوم العنف والمساهمة في خروجه من نطاق صورة العنف التقليدية التي كانت تظهر داخل المنزل من خلال الاعتداء على الزوجة أو الأبناء الى أنماط أكثر خطورة وتعقيداً تمارس خارج المنزل في الشوارع، ضد الغرباء والعابرين.

خرج من محيط المنزل إلى الإضرار بالغرباء والممتلكات العامة

آثار سلبية

ويفرز العنف الكثير من الآثار السلبية على أمن المجتمع بدءاً من فقدان الإنسان لنفسه، عندما يكون العنف لدوافع ذاتية، حيث تدفع العوامل النفسية ببعض الأشخاص للانتحار، وربما يلحق الإنسان الضرر بأسرته من خلال العنف ضد الزوجة أو الأبناء، وله آثار على المجتمع حيث يؤدي ضد الأفراد إلى الأضرار بالآخرين، وظهور أنماط إجرامية متنوعة مثل جرائم القتل، وغير ذلك من الجرائم الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، لذلك يستدعي تنامي ظاهرة العنف في

العالم اليوم التّفكير في أسبابها ونتائجها، لا اعتماداً على تراث من تقاليد سياسيّة ومقولات أخلاقيّة نتّخذها نقاطاً ثابتة نتّكئ عليها، لكن نقوم بافتتاح طرق جديدة في التفكير من شأنه أن ينتج مفاهيم مختلفة تساعد أكثر على الفهم العميق لظاهرة العنف في المجتمع والعمل الجاد على معالجتها والتصدي لجذورها.

صَدْم مركبات أمنية واستخدام أسلحة بيضاء وعصي بين الخصوم

دراسة وتحليل

وباعتبار أن العنف ظاهرة قابلة للانقسام والتعدّد من حيث توصيفاتها وأنماطها، فقد خضعت هذه الظاهرة إلى دراسات وتحليلات عديدة بحسب تعدّد العلوم الاجتماعية والإنسانية، فعلماء النفس حاولوا دراسة هذه الظاهرة من ناحية نفسية، باعتبار أنّ العنف في نظرهم يمثّل سلوكاً عدوانيّاً، له دوافعه النفسية الغريزية أو المكتسبة، الغريزية كالغضب والانفعال، والمكتسبة وهي تلك المؤثرات المتراكمة التي يتعرض إليها الفرد في داخل بيئته الأسرية أو بيئته الاجتماعية، فالإنسان الذي يتعرض إلى العنف باستمرار، أو يعيش في بيئة يمارس فيها العنف، تكون له قابلية أكبر في أن يصدر منه سلوك عنيف، وعلماء الاجتماع حاولوا دراسة هذه الظاهرة من ناحية اجتماعية، باعتبار أنّ العنف يمثّل ظاهرة اجتماعية تأثراً وتأثيراً، وليس مجرد ظاهرة فردية تأثراً من حيث الدواعي والمسببات، وتأثيراً من حيث النتائج والتداعيات، وعلماء السياسة حاولوا دراسة هذه الظاهرة، باعتبارها ظاهرة سياسية، ترتبط بمفهوم السلطة من حيث التأثير عليها، أو من حيث العمل على الوصول إليها، أما علماء القانون، فحاولوا دراسة هذه الظاهرة باعتبارها تتصف بسلوك يتجاوز القانون، ويعتدي على حرمة النظام العام، بالإضافة إلى علماء التربية والأخلاق، الذين حاولوا دراسة هذه الظاهرة باعتبارها تتسبب في إيذاء الآخرين والإضرار بهم، ولأنها تنطلق حسب رؤيتهم من دوافع عدوانية، وتتشكل في سلوك عدواني يتناقض مع قيم التربية في بناء الإنسان الصالح، ومع قيم الأخلاق في تهذيب النفس وإصلاحها.

نمط شائع

ووفق ما توصلت له الدراسات حول موضوع العنف وبأنه ظاهرة قابلة للتغير، يلحظ أن ظاهرة العنف في المجتمع السعودي ومن خلال الوقائع والسجلات التي شهدتها مراكز الضبط الأمني، والمحاكم الشرعية، والمحاكم الأسرية، انحسرت وبشكل مباشر في النمط الشائع للعنف التقليدي داخل الأسرة بسبب دوافع نفسية أو اجتماعية، أو اقتصادية لا تخرج عن إطار الأسرة فقط كاعتداء الزوج على زوجته بأي شكل من أشكال العنف المعتادة كالضرب وغيره، أو الاعتداء على الأبناء أو الخلافات الأسرية، أو عقوق الوالدين وغير ذلك من أنماط العنف التقليدية، التي كانت تنتهي بالصلح في المحاكم، أو بالتسوية داخل الأسرة، ولم يتطور العنف إلى المنحنيات الخطيرة كالعنف المرتبط بالعوامل السياسية المتعلقة بتعرض أفراد المجتمع للقمع والتعسف من قبل السلطة أو المسؤول، فضلً سلوك العنف إلى حد قريب داخل المنزل، ولم يخرج للشارع بل استمر مرتبطاً بدوافعه النفسية الغريزية أو المكتسبة، الغريزية كالغضب والانفعال، والمكتسبة التي يتعرض إليها الفرد في داخل بيئته الأسرية أو بيئته الاجتماعية.

تسجيل حالات

ولم يسجل المهتمون بدراسة العوامل السياسة الدافعة للعنف في المملكة أي مؤشر، باعتبار أن العنف ظاهرة سياسية، ترتبط بمفهوم السلطة من حيث التأثير عليها، أو من حيث العمل على الوصول إليها، أمّا المهتمون بالقانون ممثلاً بالجهات الأمنية والضبط وعلماء القانون، فبدأت تشغلهم مشكلة تسجيل حالات فردية في وقائع جنائية -حالات عنف ضد الغير- خارج نطاق المنزل المشار إليه سابقاً، حيث شهدت عدد مناطق ومحافظات المملكة خلال هذا العام والأعوام الماضية تسجيل حالات كالمشاجرات في الشوارع العامة، انتهى البعض منها إلى جرائم قتل أو إلى إصابات طفيفة، كما سجلت الجهات الأمنية والضبطية ورصد النيابة العامة حالات تورط مشاجرات جماعية لبعض الوافدين من جنسيات مختلفة، كما تم تسجيل عدد من المشاجرات في الأسواق العامة، وأمام المدارس، وسجّلت حالات أخرى وهي نادرة لصور عنف كتعمد بعض الأفراد لدهس آخرين بمركبات، أو تعمد أحد الأشخاص لصدم المركبات الأمنية، وقد اتخذت الجهات الأمنية والضبطية إجراءاتها الأمنية لهذه الحالات في حينها باعتبار هذه الحوادث تتصف بسلوك يتجاوز القانون، ويعتدي على حرمة النظام العام، أمّا علماء التربية فأرجعوا تلك الحوادث العابرة إلى ضعف في التربية والأخلاق، وطالبوا بإيجاد الحلول العاجلة للمسببات المؤدية لهذا الخلل باعتبار أن هذه الظاهرة -عنف الشارع- مسببة في إيذاء الآخرين والإضرار بهم، ولأنها تنطلق حسب رؤيتهم من دوافع عدوانية، وتتشكل في سلوك عدواني يتناقض مع قيم التربية في بناء الإنسان الصالح، ومع قيم الأخلاق في تهذيب النفس وإصلاحها، لهذا ينبغي الاستفادة من خبرات هذه العلوم ومعارفها ومنهجيتها في طريقة النظر لهذه الظاهرة، وأساليب التعامل معها، وفي فهمها وتوصيفها وتفسيرها.

ظاهرة مركبة

ويرى المتخصصون في علاج الظواهر الاجتماعية المفرزة للجريمة أن ظاهرة العنف ظاهرة مركبة من عدة عناصر أبرزها ما هو مرتبط بعالم الأفكار، وهو العنصر الخفي لكنه الأكثر جوهرية في معرفة المنطق الداخلي لظاهرة العنف، حيث أن الأفكار هي التي تقوم بدور تشكيل المسوغات، وبناء القناعات، وإضفاء الشرعية على هذا النمط من السلوك

الإجرامي وبأنه حق شرعي ومكتسب للشخص، حيث يعتبر سلوك العنف من خلال هذا العنصر ظاهرة فكرية، تعبّر عن نفسها في نشاط سلوكي، يتصف باستخدام وسائل القوة، وهذه القوة تصبح المظهر الخارجي، في حين تصبح الأفكار هي المعبرة عن المظهر الداخلي لهذه الظاهرة، أمّا العنصر الثاني ويتصل بالبيئة الاجتماعية التي يتولد فيها العنف، والبيئة الاجتماعية بحسب طبيعتها وملامحها ومكوناتها، هي التي تساهم في توليد البواعث والمحرضات الحسية، وخلق الانطباعات والصور الذهنية المحركة لهذا السلوك، أمّا العنصر الثالث وفق ما يراه المتخصصون في علم الاجتماع والجريمة هو ما يتصل بالنشاط السلوكي للعنف، ولا يمكن أن نفهم ظاهرة العنف بدون النظر إلى هذه العناصر بصورة مركبة ومتصلة فيما بينها، أمّا النظر إليها بصورة أحادية ومفكّكة، فإنّه لا يساعد على تكوين فهم ناضج وعميق لهذه الظاهرة، والأفكار لوحدها لا تكون مؤثرة، ولا تتحول إلى ظاهرة سلوكية إذا لم تجد ما يبرر لها، ويحفز عليها من داخل البيئة الاجتماعية، وبمعنى آخر أنّ الأفكار لا تكتسب قوة التأثير إلاّ إذا اتصلت بسياق تتفاعل معه، وبدون هذا السياق لا تتحول الأفكار غالباً من عالم النظرية إلى عالم السلوك، أو من عالم القوة إلى عالم الفعل بحسب اصطلاح أهل المنطق، والبيئة الاجتماعية هي التي تشكل السياق الذي يحرّض تلك الأفكار لأن تتحوّل إلى نشاط سلوكي، وإلى ظاهرة تنزع نحو العنف واستعمال وسائل القوة، لأنّ العنف ظاهرة ليست طبيعية مؤتلفة أو حتى مقبولة، لهذا فهي بحاجة إلى ما يبرز لها، ويحرّض عليها، ويكسبها قدراً من المشروعية، ولا يتحقق ذلك إلاّ بواسطة مجموعة من الأفكار، إلى جانب ما يصدّق هذه الأفكار من البيئة الاجتماعية، على صورة وقائع وظواهر تتصف بالانتقائية والتوظيفية، وتفسر بحسب تلك الأفكار وطبيعة منطقها الداخلي، الذي لديه الاستعداد لتقبل هذا النوع من النشاط والتبرير له.

ثلاث نظريات

وكما أشرنا لخطورة العنف بعد خروجه من نمط العنف المنزلي إلى نمط عنف الشوارع، وبالكشف عن عناصره نستشهد بما توصل إليه المتخصصون في علاج الظواهر الاجتماعية المفرزة للجريمة والتي يرجعون فيها منشأ العنف إلى أن ظاهرة العنف لها علاقة بطبيعة التكوين الاجتماعي الذي يتصل بجانب السن، وحسب هذه النظرية إنّ العنف يظهر عند الجماعات التي يغلب عليها أو على زعامتها الجيل الشاب، ويستدل على ذلك بأدلة حسية وموضوعية من الواقع التطبيقي، تفيد بأنّ معظم الجماعات التي سلكت نهج العنف هي جماعات شابة من حيث تكوينها البشري، وهذا يصدق على معظم الجماعات التي ظهرت في العالم العربي، وتعضد هذه الأدلة بتحليلات تفيد أن بعض الجماعات تجاوزت وتخلّت عن مسلك العنف حينما تجاوزت مرحلة التكوين الشبابي، وذلك باعتبار أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي يغلب عليها الحماس والاندفاع، وسرعة الانفعال، وعدم تقدير المواقف والأمور بعقلانية هادئة وبنظر بعيد، أمّا النظرية الثانية؛ فهناك من يرى أنّ ظاهرة العنف لها علاقة بطبيعة التكوينات الاجتماعية التي تتصل بجانب نوعية البيئة، وحسب هذه النظرية فإنّ العنف يظهر غالباً عند الجماعات التي تنتمي إلى بيئات تتصف حياتها العامة بالقسوة والخشونة، كالبيئات التي لها تكوينات صحراوية أو جبلية، وتزداد القناعة بهذا الرأي عند الدارسين إذا صاحب تلك البيئات انخفاض وتراجع في مستويات التمدن العام.

وحسب النظرية الثالثة فإنّ ظاهرة العنف لها علاقة بطبيعة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية التي تتصل بالجانب الطبقي، لهذا يظهر العنف غالباً عند الجماعات التي يغلب على تكوينها البشري الانتماء إلى الطبقة الفقيرة والمحرومة أو المتوسطة بصورة عامة، خصوصاً في البيئات التي يحدث فيها اختلالات طبقية حادة، وتتفاوت فيها الفوارق الاجتماعية بصورة كبيرة، هذه هي أبرز النظريات التي تصنّف على العامل الاجتماعي والاقتصادي في تفسير وتحليل ظاهرة العنف، وهي نظريات يمكن تطبيقها والاستفادة منها بطريقة نسبية، في تفسير حوادث عنف الشوارع التي بدأت تظهر في مواقع التواصل الاجتماعي في عدد من المناطق والمحافظات، وتسجلها مراكز الضبط الأمني، وتحقق فيها جهات النيابة العامة.

تعليق وزير الصحة" على رفع الإجراءات الاحترازية والوقائية المتعلقة بمكافحة جائحة كورونا

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/777641

علق وزير الصحة، فهد الجلاجل، مساء اليوم السبت، على قرار وزارة الداخلية برفع الإجراءات الاحترازية والوقائية المتعلقة بمكافحة جائحة كورونا؛ اعتبارًا من اليوم.

وقال "الجلاجل" في تغريدة على حسابه بموقع "تويتر": "واجهنا في المملكة الجائحة بنجاح وتجاوزنا متحور أوميكرون الأسرع انتشارًا، دون أن نضطر لإغلاق أي نشاط."

وأضاف "وزير الصحة": "هذا بعد فضل الله نتيجة وعيكم بأهمية التحصين. ويأتي رفع الاحترازات كخطوة على مشارف انتهاء الجائحة، لنعود متقاربين بعد تباعد.. أدام الله علينا الصحة والأمان."

»الجمارك الفيدرالية" اشتبهت في هجرته غير الشرعية.. والمحكمة ترفض: لا دليل

القضاء ينتصر لأريتري حرمته ٠ خطوط جوية" من رحلة لإسبانيا والمكسيك!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2099060

أنصفت محكمة سعودية راكباً أريتري الجنسية بإلزام خطوط طيران (تحتفظ «عكاظ» باسمها بالوثائق والمستندات) بسداد 11 ألف ريال للشاكي تعويضاً عما أصابه من ضرر بسبب امتناع الناقل الجوي عن إركابه على متن رحلة متجهة إلى إسبانيا ثم المكسيك، وصادقت محكمة الاستئناف على القرار ومهرته بعبارة (على الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه.(

وطبقا لصك الحكم (اطلعت عليه «عكاظ»)، تعود الوقائع إلى دعوى أقامها المقيم الأريتري وليد محمود أمام المحكمة الإدارية بجدة، أفاد فيها أن رحلته الجوية كان من المقرر أن تنطلق من جدة إلى مطار مدريد (ترانزيت) ثم محطة الوصول النهائية في مطار كانكون في المكسيك، لكن الناقل الجوي منع صعوده إلى الرحلة بحجة عدم حمله تأشيرة ترانزيت إلى إسبانيا، بالرغم من عدم حاجته إلى ذلك حسب ما هو منصوص عليه في موقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي وموقع شركة الطيران التي استكملت له إجراءات الحجز. وقال المدعي في دعواه، إن لديه تأشيرة يابانية سارية المفعول

تغنيه عن إصدار تأشيرة ترانزيت ونتج عن الرفض أضرار مالية لحقت به، وقيدت المحكمة الدعوى الإدارية وباشرتها الدائرة القضائية وفق محاضر ضبط، ولخص الراكب المدعي طلبه بإلزام الخطوط بتعويضه عن الأضرار التي لحقت به. مبيناً أنه تظلم لدى إدارة حماية العملاء وهيئة الطيران المدني والناقل الجوي، وأن قيمة الأضرار بلغت 11 ألف ريال عبارة عن قيمة تذاكر من جدة إلى إسبانيا والمكسيك، فضلا عن رسوم إلغاء تذاكر أخرى إلى كوريا.

اشتباه هجرة غير شرعية ولجوء سياسي

أجاب ممثل الناقل الجوي على الدعوى أمام المحكمة بالقول، إن الراكب لا يحمل تأشيرة سفر إلى إسبانيا أو المكسيك ورفض إركابه لمخالفته شروط النقل المنصوص عليها في عقد النقل الجوي، وأضاف ممثل الناقل الجوي أنه بعد التنسيق مع إدارة الجمارك الفيدرالية (مكتب حرس الحدود السويسرية بدبي) نصح بعد الاطلاع على ملف الراكب بعدم قبوله على متن الرحلة لوجود أسباب تشير إلى اشتباه الهجرة غير الشرعية وطلب اللجوء السياسي.

وتابع ممثل الخطوط إفادته بالتأكيد أمام المحكمة أن الراكب خالف أحد التزامات الركاب الجوهرية المنصوص عليها في لائحة حماية حقوق العملاء وختم بطلب الحكم برفض الدعوى.

المدعي: متطلبات سفري نظامية

في المقابل، تقدم المدعي بمذكرة أكد فيها أن لديه تأشيرة رسمية للخروج والعودة صادرة من الجوازات السعودية وموافقة جهة عمله إجازة رسمية، كما استوفى متطلبات السفر النظامية وتذاكر مؤكدة لاتجاه واحد، وفي ما يتعلق بتفاصيل التأشيرات قال المدعي إن حامل التأشيرة اليابانية سارية المفعول يسمح له بدخول المكسيك، أما بخصوص تأشيرة الترانزيت الإسبانية فتخضع لاتفاقية (شنغ)، فحامل الجواز الأريتري حال حصوله على تأشيرة إقامة يابانية يمكن له السماح بالمرور دون اشتراط تأشيرة الترانزيت، وفي ما يتعلق بحالة اشتباه طلب الهجرة واللجوء، قال الراكب أمام المحكمة إنه لا يوجد ما يدعو للاشتباه وملتزم بشروط وأنظمة الجوازات السعودية ومستقر في عمله منذ 7 سنوات، وخلص إلى تمسكه بتعويضه عن الأضرار المالية التي تكبدها.

المحكمة: الناقل الجوي مخطئ

اكتفى الطرفان بما قدماه من مذكرات، فيما قررت الدائرة القضائية رفع الجلسة للمداولة وإصدار الحكم. وخلصت المحكمة إلى أن الناقل الجوي أخطأ برفضه إركاب المدعي كونه يحمل تأشيرة سارية المفعول من اليابان تخوله الدخول إلى المكسيك دون الحاجة إلى إصدار تأشيرة، واستندت في ذلك إلى ما نصت عليه تعليمات سفارة المكسيك لدى المملكة، وفي ما يتعلق بموقف إدارة الجمارك الفيدرالية (مكتب حرس الحدود السويسرية في دبي)، الذي نصح بعدم قبول الراكب لوجود اشتباه بالهجرة غير الشرعية اعتبرت المحكمة رأي إدارة الجمارك الفيدرالية مجرد نصيحة لا خبراً مؤكداً يدين الراكب بما نسب إليه، كون الأصل في السفر زيارة عمل سياحية أو علاجاً أو زيارة قريب، ولا ينتقل إلى غير ذلك إلا بدليل قطعي وهو ما لم يثبت على الراكب، وانتهت المحكمة إلى إدانة الناقل الجوي بالخطأ ما ترتبت عليه ضرر الراكب وحكمت بتعويضه عن قيمة التذاكر ورفع الضرر عنه.

"الضمان الصحي" لـ"عكاظ": ندرس تغطية تأخر الإنجاب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2099044

يدرس مجلس الضمان الصحي إمكانية إدراج تأخر الإنجاب ضمن منافع التأمين، في إطار التحديث الدوري على حزمة المنافع لوثيقة التأمين. وأوضح المتحدث باسم مجلس الضمان الصحي أحمد أبو عمارة لـ«عكاظ» إمكانية إضافة المنفعة الإضافية بالاتفاق بين حامل الوثيقة وشركة التأمين، مؤكدا في الوقت ذاته أن رؤية المجلس أن تكون جهة رائدة عالميًا في الوقاية وتعزيز جودة وكفاءة الخدمات الصحية لمستفيدي الضمان الصحي التعاوني.

وأشار أبو عمارة إلى أن أهم إستراتيجيات المجلس تمكين الفئات المستهدفة من الحصول على التغطية والحماية الكاملتين، وتمكين شركات التأمين ومقدمي الخدمات من رفع مستوى الخدمات عبر تنظيمات وسياسات متطورة.
في غضون ذلك، أوضح أستاذ طب النساء والتوليد والعقم البروفيسور حسن صالح جمال، أن منظمة الصحة العالمية صنفت تأخر الإنجاب «مرضا»، فبعض دول العالم مثل بلجيكا وفرنسا تعتبره كذلك، وتغطي شركات التأمين بين أربع وست محاولات أطفال أنابيب لسن 42 من عمر الزوجة، مضيفا أن المساعي مستمرة مع مجلس الضمان الصحي لإدراج تأخر الإنجاب كمرض.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«معرض الدفاع» .. توطين 50 ٪ من الإنفاق على المعدات والخدمات العسكرية بحلول 2030

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/03/06/article_2274076.html

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، تنطلق اليوم النسخة الأولى من معرض الدفاع العالمي، الحدث العالمي الرائد للدفاع والأمن، الذي يتوقع أن يستقطب نحو 30 ألف زائر خلال أيامه الأربعة في الفترة بين 6 و9 آذار (مارس) الجاري.
ويهدف المعرض، الذي تنظمه الهيئة العامة للصناعات العسكرية مرة كل عامين، إلى دفع عجلة تقدم صناعات الدفاع والأمن محليا وعالميا، من خلال تسليط الضوء على آخر التطورات التقنية في الصناعة وأنظمة التوافق العملياتي عبر جميع مجالات الدفاع الخمس – البر، البحر، الجو، الفضاء، وأمن المعلومات، حيث ستتجول في المعرض عشرات الوفود رفيعة المستوى من حول العالم، للاطلاع على أحدث المعدات والأنظمة التي سيستعرضها مئات المصنعين المحليين والدوليين.
وصرح المهندس أحمد العوهلي محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية، أن تنظيم معرض الدفاع العالمي في الرياض، يمثل أداة استراتيجية لدعم مساعي المملكة نحو توطين أكثر من 50 في المائة من الإنفاق على المعدات والخدمات العسكرية بحلول 2030، مشيرا إلى أن مستوى الطلب العالمي على المشاركة في المعرض كبير، وهو ما يؤكد مكانة السعودية الدولية وموقعها الريادي في هذا القطاع.
وأضاف المهندس العوهلي، أن المعرض سيقدم بيئة مثالية للتواصل والتفاعل بين الحاضرين، بهدف تعزيز الشراكات الدولية في مجالات الصناعة والابتكار، مؤكدا بأن أبواب الشراكات والاستثمار مفتوحة للمصنعين ومزودي الخدمات الدوليين، الذين يشاركون السعودية رؤيتها في دعم نقل التقنية وتطوير الكفاءات وتوطين الصناعة.
من جهته أكد آندرو بيرسي الرئيس التنفيذي لمعرض الدفاع العالمي بأن المعرض صمم ليكون أحد أبرز معارض الدفاع والأمن في العالم ولا سيما من خلال البرامج عالمية المستوى، التي يقدمها والمعدة لتحفيز التواصل والتفاعل بين المشاركين والحاضرين، لافتا النظر إلى أن مستوى الطلب يعد غير مسبوق على مستوى أولى النسخ من المعارض المماثلة حول العالم، الأمر الذي يعكس أهمية قطاع الدفاع والأمن في المملكة ومستهدفاته الواضحة لدعم التنوع والنمو الاقتصادي عبر تطوير قطاع الدفاع، مشيرا إلى أن المعرض يتطلع إلى تحفيز محادثات هادفة حول مستقبل القطاع بين الحاضرين من زوار ووفود وجهات عارضة، يمثلون أكثر من 80 دولة. وجرى تصميم مقر معرض الدفاع العالمي بمساحة 800 ألف متر مربع، ما أتاح للمعرض التوسع بسرعة لتلبية الطلب الكبير الذي فاق حجم مساحات العرض المتاحة.
وتشمل مرافق المعرض ثلاث قاعات ضخمة لأجنحة الجهات العارضة ومدرج للطائرات بطول ثلاثة كيلومترات لاستضافة العروض الحية للطائرات العسكرية، إضافة إلى معروضات الطائرات الثابتة والمعدات العسكرية البرية الثابتة والحية، ومركز قيادة وتحكم افتراضي مجهز بأحدث الأنظمة والتقنيات التي تحاكي مستقبل مراكز القيادة والتحكم من إنتاج كبرى شركات الدفاع العالمية.

ويقدم معرض الدفاع العالمي "برنامج لقاء الشركاء"، الذي سيتيح نحو 600 مقابلة شخصية مباشرة، تجمع بين موردين مختارين ومجموعة واسعة من المشترين وصناع القرار حول العالم.
وستعقد لقاءات مرتب لها مسبقا عبر نظام متطور يتيح التواصل الأمثل بين الجهة المستوردة والجهة الموردة، حيث يعزز البرنامج دور معرض الدفاع العالمي بحسبانه البيئة المثلى للقاء الشركاء في صناعة الدفاع والأمن.
كما سيسلط "برنامج التعرف على المملكة وتوجهاتها الاستراتيجية في القطاع" الضوء على فرص الشراكة والاستثمار الهائلة في صناعة الدفاع والأمن السعودية، حيث سيتيح البرنامج للجهات المحلية والعالمية العارضة التعرف على أبرز الجهات الحكومية السعودية في القطاع، واستعراض آخر المستجدات فيما يخص المبادئ التوجيهية في المشتريات وعروض المناقصات، ومتطلبات الاستثمار وعمليات الشراكة للعمل بما يتماشى مع استراتيجية وأهداف صناعة الدفاع في المملكة.
وسيتحدث في الجلسات ممثلون من الهيئة العامة للصناعات العسكرية ووزارتي الدفاع والاستثمار والشركة السعودية للصناعات العسكرية.
وسيقدم معرض الدفاع العالمي لأول مرة "مركز القيادة والتحكم" وذلك عبر ستة عروض يومية لمدة 20 دقيقة، حيث يحاكي المركز القيادة الاستراتيجية في مجالات التوافق العملياتي مستعرضا مجالات القيادة والتحكم والاتصالات وأجهزة الحاسوب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع تحت مفهوم مركز العمليات المشتركة.
كما سيضم المعرض منطقة خاصة بالشركات الناشئة تحتضن أحدث التقنيات المبتكرة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة من حول العالم، حيث ستتاح فرصة حصرية لهذه الشركات للتواصل مع المستثمرين وأصحاب القرار بهدف الحصول على الدعم والتمويل.
وسيقدم المعرض حلقات النقاش اليومية والعروض التقديمية للجمهور تناقش الرؤى والأفكار التي نجمت عنها بعض التقنيات المعروضة.
كما ستقدم مجموعة من الجهات السعودية التي تسهم في بناء الصناعة والاقتصاد في المملكة جلسات حوارية تسلط الضوء على التحول المتسارع لصناعات الدفاع والأمن المحلية.
وتعزيزا لدور المرأة في قطاع الدفاع والأمن، يقدم المعرض برنامجا بعنوان "المرأة في قطاع الدفاع"، حيث سيجتمع نخبة من القيادات النسائية الملهمة في المجال من حول العالم خلال اليوم العالمي للمرأة وسيتم تقديم مجموعة من الكلمات وحلقات النقاش حول التنوع والشمول، ودور المرأة المحوري في هذا القطاع الواعد.
وسيستعرض اليوم الأخير من المعرض، وتماشيا مع طموح المملكة لتطوير القوى الوطنية العاملة، برنامج "مواهب المستقبل" فرص التطور المهني وبرامج التدريب في القطاع بمشاركة خمسة آلاف طالب وطالبة من المتميزين في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والحوسبة.
ويركز البرنامج على الأنشطة التثقيفية والتفاعل العملي مع التقنيات، كما يستضيف نخبة من المتحدثين الملهمين والمرشدين حول المسارات الأكاديمية والمهنية المختلفة في القطاع.

في اليوم العالمي للمرأة.. لا لضرب المرأة!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/777494

سهيلة زين العابدين حماد

أُثير جدلاً كبيراً في المجتمع المصري خاصة، والمجتمعات العربية عامة، حول تجريم أو مشروعية ضرب المرأة؛ حينما تحدَّثت النائبة «أمل سلامة»، عضو لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري في أحد البرامج التلفازية؛ عن مشروع القانون الذي قدّمته للبرلمان المصري، والذي يقضي بـ «معاقبة مَن يضرب زوجته، أو تضرب زوجها» عندما ينشأ عن الضرب عجزًا عن العمل مدة تزيد على 20 يومًا، أو عاهة مستديمة يستحيل شفاؤها، بالسجن مدة تصل إلى 3 سنوات،

وفي حالة الضرب مع سبق الإصرار والترصد ترتفع العقوبة إلى 5 سنوات، وذلك للحد من العنف الأسري، لعدم وجود نص في القانون يُعاقب على تلك الجريمة، بعدما أثبتت الدراسات أنّ نحو 8 ملايين سيدة في مصر تتعرَّض للعنف الأسرى.

فلقد اعترض بعض الرجال على هذا القانون بدعوى أنّ ضرب الزوج لزوجته بأمر من الله تعالى في قوله: (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا) (النساء: 34)، وذلك لشيوع المفهوم الخاطئ لمعنى (واضربوهن) بالضرب البدني، وهو المعنى الذي ذهب إليه معظم المُفسّرين والفقهاء مبتعدين عن معاني الضرب في معاجم اللغة، ومعناه في حالة نشوز الزوجة، وهو المفارقة والترك والاعتزال، وهو الذي طبّقه عمليًا ﷺ عندما غضب من زوجاته، فلجأ إلى «المشربة» شهرًا كاملًا، تاركًا ومفارقًا لزوجاته ومنازلهن، مخيرًا إياهن بعدها بين طاعته والرضا بالعيش معه على ما يرتضينه من العيش، وإلاَّ انصرف عنهن وطلّقهن في إحسان، (عسى ربه إن طلقكُنَّ أن يُبدله أزواجًا خيرًا منكنَّ) (التحريم:5)، وهو عليه أفضل الصلاة والسلام لم يتعرَّض لأية واحدة منهن خلال ذلك بأي لون من ألوان الأذى الجسدي، أو اللطم، أو المهانة بأية صورة من الصور، ولو كان الضرب بمعنى الأذى الجسدي والنفسي أمرًا إلهيًا ودواءً ناجعًا، لكان عليه الصلاة والسلام أول مَن بادر إليه ويفعل ويطيع.

ومن المتناقضات المجتمعية إقرار ضرب الزوجة، الأم البالغة الرشيدة، وتحريم ضرب الأطفال في المدارس، الذين لم يبلغوا سن الرشد بعد! ومن المؤكّد أنّ الله تعالى لم يأمر بضرب الزوجات، وهو القائل: (ولهن مثل الذي عليهن)، (هنَّ لباس لكم وأنتم لباس لهن)، (وعاشروهن بالمعروف)، (إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان).. وهذا الذي تؤكِّده السنة النبوية الصحيحة القولية والفعلية، فلم يرد حديثًا يجيز ضرب الزوجة، بل وردت أحاديث تنهى عن ضربها وضرب النساء جميعًا منها: «لا تضربوا إماء الله»، وقد نهى ﷺ عن هذا الفعل في الجاهلية فقال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثمّ يجامعها في آخر اليوم» (رواه البخاري)، كما نهى عن الضرب والتقبيح، فقال عندما سُئل ما تقول في نسائنا؟: «أطعموهن ممّا تأكلون واكسوهن ممّا تكسوهن، ولا تضربوهن ولا تقبّحوهن.«

وكان عليه الصلاة والسلام نموذجًا يُحتذى في تعامله مع زوجاته، وأهل بيته، فكان يلاطفهن في حالة غضبهنّ، وكان صبورًا وحليمًا معهن، وبارًا بهن، وكان يساعدهن في خدمة البيت، وقالت السيدة عائشة رضي الله عنها: «كَانَ يَخِيطُ ثَوْبَهُ، وَيَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ الرِّجَالُ فِي بُيُوتِهِمْ»، وكان يمهد لزوجه موضعًا ليِّنًا لركوبها بعيره، ويضع ركبته فتصعد عليها، وكان يراعي مشاعر زوجاته، بل كان يأبى إجابة دعوة لطعام حتى تصحبه زوجه، وكان يسابق السيدة عائشة ويعرض عليها النظر إلى لعب الأحباش، ويقف معها حتى تنصرف هي. وإنّني لأعجبُ من أولئك الذين يقولون بمشروعية ضرب الزوجة ويرفضون تجريمه، وهذا النموذج العملي لمعاملة الزوج لزوجته متمثلًا أمامهم في سيد الخلق أجمعين ﷺ، فلنجعله قدوتنا في تعاملنا مع أهل بيوتنا، ونلغي العنف بكل أنواعه في تعاملنا معهم، ونجعل الحب والسكن والمودة والاحترام قوام حياتنا الأسرية.

كل الذي أرجوه من علماء الأمة وفقهائها أن يُعيدوا للناس تفسير آية النشوز، ليُفقِّهوا المسلمين بما كان يقوم به رسولنا الكريم مع أهل بيته، وكفانا معاناة نساء الإسلام من الضرب البدني كل تلك القرون، نتيجة قول كثير من علماء الأمة بمشروعية ضرب الزوج لزوجته، بل القول بمشروعية ضرب كل الرجال لكل النساء لتأديبهنّ، فالأمر لا يتطلب تقييد ولي الأمر لحُكم الضرب البدني للزوجة الناشز، لأنّه أصلًا لا وجود له، وكل ما في الأمر أن يُعلن علماء الأمة وفقهاؤها تصحيح مفهوم كلمة (واضربوهنّ)، الواردة في آية النشوز، وأن تَسن الجهات التشريعية قوانين رادعة تُجرّم ضرب الزوجة وجميع النساء، وبذلك نطوي صفحة العنف ضد المرأة وإهانتها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

2624 .. تأكيد مواقف السعودية

المصدر: جريدة ألاقتصادية الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/03/05/article_2273331.html

كلمة الاقتصادية

الإرهاب ليس له لون ولا جنس، هو آفة عالمية تعمل على إثارة الفتن وزعزعة الأمن والسلم والإطاحة بالحكومات من أجل إنتاج دول فاشلة لا تستطيع فرض النظام ولا خدمة المجتمع ولا ضمان الحقوق لأهلها، دول تكون بتلك الهشاشة مرتعا للإرهابين بلا حساب، يهددون من خلالها السلم العالمي والحياة المشتركة، وهذه الخلايا الإرهابية لا تنشأ من فراغ، بل هي تجد دعما سياسيا من بعض الدول التي تستفيد منها وتوظفها لأغراض إجرامية مختلفة، ولهذه فإن الخلايا الإرهابية بلا قاعدة شعبية، لأنها ترتكز على الإرهاب وتفكيك المجتمع وسرقة مقدراته وتخريب منجزاته، وتتغذى على نهب المجتمع واستلاب خيراته، ولكن بسبب هذا الدعم اللوجستي الذي تجده هذه العصابات الإجرامية من بعض الدول ذات السيادة والاعتراف الدولي، فإنها قد تجد مساحات إعلامية تمكنها من خلط الأوراق، وتلبيس الحقائق الواضحات، فإذا لم يتم التصدي لهذه البؤر الإرهابية والقضاء عليها في مهدها، فإن تكلفة استئصالها ترتفع بمرور الزمن وتزداد تعقيدا، وجماعة الحوثي في اليمن من تلك العصابات الإجرامية التي استغلت ما يمر به اليمن الشقيق من أزمة لمنع العودة إلى المسار السياسي الصحيح وتعتمد على بقاء الهشاشة الحكومية بما يمكنها من تمرير أفعال أفرادها الإجرامية دون محاسبة، فاليمن استطاع التوصل إلى حكومة شرعية استنادا إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، ولكن الحوثي وبدعم من دول خارجية استطاع الانقلاب على الشرعية وإحداث فوضى في اليمن ما زلت حتى اليوم، بل يقوم بتهديد المملكة ودول الجوار والممرات العالمية.

لقد كانت المملكة من أكثر دول العالم معاناة من الإرهاب، وبذلت جهودا دولية كبيرة للتعريف بهذه الظاهرة ومكافحتها، وهي تدرك الأغراض والنيات الإجرامية لدى هذه العصابات وكيف تستفيد من الدول الفاشلة، وتسعى المملكة بكل جهودها لتنير للعالم الطريق بشأن اكتشاف هذه الخلايا وكشفها حتى يمكن للمجتمع الدولي مواجهة خطرها، ورغم جهود المملكة الكبيرة لردع الحوثي وإعادة اليمن إلى المسار السياسي الصحيح، إلا أن تلك الدول التي تستفيد من بقاء هذه العصابات الإجرامية في اليمن تعمل على تقويض المشهد وتضليل الرأي العام العالمي بشأن هذه العصابة الإجرامية، ومحاولة فرضها بالقوة على المجتمع اليمني المحب للسلام، وتمكنت هذه الدول من منح العصابة غطاء مكنها من الحصول على دعم لوجستي وأسلحة وخبراء ومنصات إعلامية للافتراءات وبث الشائعات وقلب الحقائق، وقد كشفت المملكة كل تلك الأساليب التي تخالف نصوص قرارات الأمم المتحدة حتى صدر قرار مجلس الأمن رقم 2216، المتخذ في 14 نيسان (أبريل) 2015 الذي نص على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر إلى الخارج، طالت عبدالملك الحوثي، والمتهمين بـ«تقويض السلام والأمن والاستقرار» في اليمن كافة.
ومع ذلك، فإن القرار لم يكن رادعا بما يكفي للحد من استمرار هذه العصابة في سلب اليمن أمنه ومستقبله. ولقد استمرت المملكة في طريق كشف هذه العصابة، وتحملت في ذلك تهديداتها المستمرة للمناطق الآمنة والآهلة بالسكان في المملكة.
وأخيرا رحبت المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الخارجية بإصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2624 الأسبوع الماضي، القاضي بتصنيف ميليشيا الحوثي جماعة إرهابية، وهذا هو ما سعت إليه المملكة منذ انقلاب الحوثي على الشرعية، وكشف حقيقته الإرهابية للعالم، وهذا النجاح الكبير للدبلوماسية السعودية سيكون له أبعاده التي ستحد من دعم الحوثي وتحد من تدفق الأسلحة إليه، وكذلك منعه من المنصات الإعلامية التي تمكنه من تضليل الرأي العام، فالقرار الأخير لمجلس الأمن يشمل توسيع الحظر على إيصال الأسلحة إلى اليمن، ليشمل جميع أفراد جماعة الحوثي الإرهابية بعد أن كان حظر إيصال الأسلحة مقتصرا في السابق على أفراد وشركات محددة، ما سيكون له أثر في تحييد خطر تلك الميليشيات، وإيقاف تزويد هذه المنظمة الإرهابية بالصواريخ والطائرات دون طيار والأسلحة النوعية والأموال الإيرانية

لتمويل مجهودها الحربي ولاستهداف المدنيين والمنشآت الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وإراقة دماء الشعب اليمني الشقيق، وتهديد الملاحة الدولية ودول الجوار.
وهذا القرار سيدعم جهود المملكة في الوصول إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، بما في ذلك جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، استنادا إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م

https://www.alriyadh.com/1938562

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 03 شعبان 1443هـ - 06 مارس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/03/06/article_2273936.html